بلمار قدّم «مرافعة» رداً على الهجمات ... وتيار الحريري «قارع» حزب الله «بالسلاح نفسه»: مَن يدّعون بتسييس المحكمة يخافون القرار الاتهامي والملاحقة تطول الجناة والمشرفين عليهم

لبنان: «اندفاعة دفاع» عن المحكمة الدولية الموضوعة «في مرمى» الاستهداف

| بيروت - «الراي» |

مع ان التوضيحات التي صدرت عن المدعي العام الدولي دانيال بلمار في مقابلته التي بثها الموقع الالكتروني للمحكمة الخاصة بلبنان (اول من امس) لم تكن بالوضوح الكافي الذي يمكن عبره استشراف موعد صدور القرار الاتهامي في جريمة اغتيال الرئيس السابق للحكومة رفيق الحريري، فان معظم الاصداء التي تركتها بدت كأنها تتوقع صدوره في وقت وشيك.

والواقع ان مقابلة بلمار وان برز فيها رده على متهمي المحكمة الدولية بالتسييس اكتسبت اهمية من حيث تركيزه ايضاً على اظهار صلابة الادلة التي سيستند فيها الى توجيه الاتهامات والتي قال انها لن تكون قابلة للشك.

وتقول مصادر سياسية قريبة من قوى 14 مارس لـ «الراي» ان الايجابية الاساسية التي تركتها ايضاحات بلمار تتمثل في كونها رداً مباشراً من المحكمة وليس من اي دولة داعمة للمحكمة او اي فريق سياسي لبناني على الهجمات المنهجية التي تستهدفها والتي غالباً ما كان يراد لها ان تستدرج ردود فعل لدول واطراف لتصوير المحكمة بانها مسيسة فعلاً. وسواء كان القرار الاتهامي سيصدر قبل نهاية السنة، وهو امر مستبعد، او مع مطلع السنة الجديدة، تضيف المصادر نفسها ان نبرة المدعي العام الدولي توحي بانه يقف فوق ارض صلبة عشية اصدار قراره الاتهامي بدليل انه اسهب هذه المرة في تفصيل طبيعة الفئات التي قد يطولها الاتهام فضلاً عن اسهابه في شرح طبيعة الادلة التي يستند اليها.

واذ تشاطر هذه المصادر اصحاب الرأي الذين استنتجوا ان بلمار يمهد بذلك لاصدار القرار الاتهامي، قالت ان ذلك يثبت ان المحكمة تسير وفق نهج قضائي صرف غير متأثرة بكل ما يساق في الداخل اللبناني او في بعض الدوائر الخارجية حول امكان تأثرها او التأثير عليها عبر الجهود السياسية الجارية لمعالجة التداعيات المحتملة للقرار الاتهامي على لبنان.

ولفتت المصادر نفسها في هذا السياق الى ان الايام الاخيرة شهدت عودة للتسريبات المعروفة المصدر حول ما يسمى «تسوية» يجري العمل عليها على المسار السوري - السعودي وانها تلحظ تنازل رئيس الحكومة سعد الحريري عن المحكمة او رفضه للقرار الاتهامي اذا طاول عناصر من «حزب الله». واشارت الى انه الى جانب نفي الحريري مباشرة لهذه المعطيات، فان المؤتمر الصحافي الذي عقده امس النائبان سمير الجسر وهادي حبيش تحت عنوان «دستورية المحكمة الدولية كاطار لتأمين العدالة والوصول الى الحقيقة». اكتسب دلالة اضافية من حيث اظهار الحريري تمسكه بالمحكمة الدولية بلا هوادة ومن دون اي استعداد للتراجع عن هذا الموقف. علماً ان النائبين توليا الرد مباشرة على مؤتمر صحافي كان عقده رئيس كتلة نواب «حزب الله» محمد رعد قبل اسبوعين وطرح فيه موضوع «لا شرعية المحكمة الدولية ولا دستوريتها» في محاولة لتقويض الاسس القانونية للمحكمة وآلية انشائها.

واضافت المصادر ان هذه المؤشرات تدل على ان التضخيم الحاصل في الحديث عن «تسوية» انها يراد منه ممارسة مزيد من الضغوط السياسية على الحريري لحمله على تقديم تنازلات جوهرية في مسألة القرار الاتهامي والمحكمة، في حين ان الحريري بدأ يكشف من جانبه، اطلاق الاشارات الى استحالة تخليه عن المحكمة، ولذا تعتقد المصادر نفسها ان الصراع السياسي حول المحكمة مرشح لان يشهد مزيداً من التصاعد مع حلول السنة الجديدة خصوصاً متى ثبت ان المسعى السوري - السعودي يدور بدوره في حلقة المراوحة.

وكانت بيروت التي تتهيأ لعطلة عيد الميلاد، عاشت طوال يوم امس على ارتدادات «المرافعة الدفاعية» التي قدّمها المدعي العام الدولي والقيمون على المحكمة الخاصة بلبنان، وعلى المؤتمر الصحافي «المضاد» لتيار «المستقبل» الذي ردّ فيه، بتكليف من الرئيس الحريري، على «مضبطة الاتهام» التي كان وجّهها النائب رعد والقاضي السابق سليم جريصاتي للمحكمة ودستوريتها في 8 ديسمبر الجاري حين فنّدا ما اعتبراه اشكالات «في بنيتها ومنهجية عملها والقواعد المعتمدة التي من شأنها ان تقوّض الثقة بكشف الحقيقة والعدالة».

وعلى وقع ما نقله موقع «ناو ليبانون» عن مصدر قيادي في «حزب الله» من «ارتياح الحزب لمسار التطورات على طريق بلورة التفاهم المنشود لتحصين الساحة الوطنية»، كاشفا «ان الحزب يتوقع تبلور واعلان صيغة التفاهم اللبناني المرعي عربيا واقليميا بحدود الخامس من يناير المقبل، انهمكت الاوساط الاسياسية في قراءة ما ساقه بلمار من «دفاعات» وآليات عمل «رداً على مجموعة اسئلة شائعة يتداولها الاعلام موجه له وكبار مسؤولي المحكمة»، ولا سيما ان هذه الخطوة جاءت غداة «اطلاق النار» المباشر من المرشد الاعلى للجمهورية الاسلامية في ايران السيد علي الخامنئي على المحكمة وقرارها الاتهامي المرتقب، من دون اغفال انها سابقة في تاريخ المحاكم الدولية، حيث وزّعت المحكمة الخاصة بلبنان مقابلات أجرتها مع فريق عملها من المدعي العام الى قاضي الاجراءات التمهيدية الفرنسي دانيال فرانسين الى رئيس المحكمة الايطالي انطونيو كاسيزي الى رئيس مكتب الدفاع فرانسوا رو ورئيس قلم المحكمة هيرمان فون هيبل، تضمنت شرحاً تقنياً لعمل المحكمة وبعض الوقائع الجديدة عن سير عملها.

وقد اكد المدعي العام الدولي في التصريحات التي بثها الموقع الالكتروني للمحكمة ان «أمرين يمنعان التسييس عن المحكمة هما: الاستقلالية والكفاءة المهنية»، معلناً «لا اتلقى تعليمات من احد، ولا أتّبع تعليمات تمليها عليّ حكومة او طرف، والا لكنت مسيساً، فأنا أتخذ قراراتي ولا أسترشد بغير الادلة، والادعاء بأن المحكمة مسيسة لا اساس له من الصحة، ومَن يطلقون هذه الادعاءات يخافون من نتيجة القرار الذي قد تصدره المحكمة».

لبنانيون في ساحة الشهداء وسط بيروت مساء أول من أمس (د ب ا)

وعزا «الوقت الطويل» الذي تستغرقه التحقيقات الى «تتبع كل الادلة الموثوق بها او استبعاد تلك التي قد تكون غير موثوق بها»، وقال: «تتسم هذه القضية بالتعقيد الشديد وعلينا مواجهة عدد من التحديات».

اضاف: «انا أسترشد بالادلة وضميري، وعليّ التأكد من ان المتهم او المتهمين قد ارتكبوا الجريمة، ودوري اكتشاف الحقيقة، ونحن نحترم حقوق المتهمين الاساسية، ويكمن دوري في حماية مصالح الشهود والمتضررين»، مشيرا الى انه «يفضل استخدام تعبير شاهد غير موثوق به بدل استخدام عبارة الشهود الزور»، ومضيفاً: «في اطار عملية تقويم صدقية الشهود، اذا استنتجنا أنهم ليسوا موثوقين فلن نعتمد حينها على شهاداتهم، خلافاً لما يقوله البعض عن أن قرار الاتهام سيستند الى ادلة يقدمها أشخاص يفتقرون الصدقية».

ولفت الى انه عندما كان يسعى لاطلاق سراح من كانوا محتجزين اعتمد على الادلة المتاحة، واستنتج ان تلك الادلة لم تكن موثوقة بما فيه الكفاية لتبرير الاستمرار في الاحتجاز.

واعتبر ان النظام الاساسي للمحكمة لا يمكن ان يوجه الاتهام الى المؤسسات والدول والمنظمات بل الى الافراد، موضحاً «ان هؤلاء الافراد ينتمون الى فئتين: جناة اساسيون ارتكبوا الجريمة فعلياً، وثانياً: المشرفون على الجناة الاساسيين او المسؤولون عنها او مَن يرعونهم».

وأكد انه بصفته مدعي عام «ارتأيت عدم تقديم قرار الاتهام لقاضي الاجراءات التمهيدية ما لم اكن مقتنعاً على المستوى الاخلاقي، ومطمئناً الى توافر امكانية معقولة لادانة الشخص، وهذا هو الاطار الذي اعمل ضمنه»، وموضحاً «اننا نبحث عن كل انواع الادلة سواء كانت وثائقية ام افادات الشهود ام ادلة جنائية». وشدد على انه يرغب في «بناء قضية قوية قدر الامكان (...) وانه يقع عليّ عبء اثبات ادانة المتهم من دون اي شك معقول».

وفي مجال آخر، اعلن بلمار انه ترك تقاعده «نظراً للاهمية التي يعلقها الشعب اللبناني على المحكمة التي تكمن في تثبيت أن من يرتكب جريمة لن يفلت من العقاب، وان المحكمة ستساعد على استعادة سيادة القانون في لبنان وبعث الامل عند اللبنانيين، ومنح مؤسسات الدولة في لبنان الوثوق بالنظام والحرية».

أما رئيس «المحكمة الخاصة بلبنان» القاضي كاسيزي فلفت الى «الدور المهم» الذي يلعبه قاضي الاجراءات التمهيدية في مسألة اصدار القرار الاتهامي «لأنه يوافق أولاً على هذا القرار، أو يطلب من المدعي العام أن يُعيد قراءته كي يدعم قراره الاتهامي، وفي النهاية يجب أن يوافق على القرار الاتهامي ويقوم باصدار مذكرات توقيف أو مذكرات استدعاء الى المحكمة حسبما يُقرّ المدعي العام وقاضي الاجراءات القيام به، ومن ثم يطلب قاضي الاجراءات من المدعي العام تسليم مكتب الدفاع كل المواد الثبوتية والأدلّة».

وفي السياق نفسه، أوضح القاضي فرانسين أن احدى أهم ميزات المحكمة الخاصة بلبنان «سماحها للضحايا بالمشاركة الفعالة في الدعوى وان لم يتم منحهم الفرصة في أن يكونوا طرفاً فيها، بمعنى أنهم سيشاركون في الدعوى من دون المشاركة في المحاكمة الجنائية».

بدوره، لفت مقرر المحكمة فون هيبل الى أن «الشهود قبل المحكمة يمكن أن يستدعوا من طرفين: المدعي العام أو المتهم»، موضحًا أنّ «الشاهد هو شخص يمكنه الادلاء بمعلومات حول طبيعة الجريمة أو المتهم، وبالتالي على هذين الطرفين احضار الشهود للعب دورهم أمام المحكمة».

وعلى خط «الدفاعي اللبناني» عن المحكمة، أطلّ نائبا «المستقبل» سمير الجسر وهادي حبيش من مقر البرلمان حيث «قارعا» المؤتمر الصحافي لرئيس كتلة نواب «حزب الله» وجريصاتي. وكان لافتاً استحضار نفس المشهد الذي ظلّل مؤتمر 8 ديسمبر من حيث الحشد النيابي والاعلامي والشاشة العملاقة التي نقل عبرها المؤتمر مباشرة على الهواء. كما برز رفْع لوحة علماقة عليها صور شهداء 14 مارس والعلم اللبناني خلف حبيش والجسر.

واستعاد نائبا «المستقبل» بحضور عدد كبير من نواب الكتلة مرحلة انشاء المحكمة ورداً «نقطة نقطة» على ما أثاره رعد وجريصاتي. وقد أكد الجسر أن «الكلام عن انكشاف البلد أمنياً يقتضي التذكير بأنّ لجنة تقصي الحقائق (وصلت الى لبنان في النصف الثاني من فبراير 2005 وترأسها الايرلندي بيتر فيتزجرالد) قامت بأعمالها في ظل عهد وزير الداخلية آنذاك سليمان فرنجية ورئيس الحكومة عمر كرامي، وجاء تقريرها بأنّ الأجهزة الأمنية كانت عاجزة عن القيام بواجباتها في قضية اغتيال الرئيس الحريري ولذلك تمّ توقيع بروتوكول التعاون بين لبنان والأمم المتحدة، وأقرت الحكومة وبالاجماع وبوجود وزراء «حزب الله» وحركة «أمل» بروتوكول التعاون». وقال: «لابد من أن نعبّر عن سعادتنا للجوء زميلنا النائب رعد الى مؤتمر صحافي بمساعدة مستشاره القانونين المحامي سليم جريصاتي لعرض موقفه من المحكمة الدولية، لأنّ هذا يجعلنا نطمئن بأنّ هذا الأمر ينقل الصراع من الشارع الى المؤسسات».

ولفت الى أنّ «تسلسل الحقيقة أنّ اغتيال الرئيس الحريري هو المثل الساطع عن الانكشاف الأمني وليس العكس»، مشيراً الى أن «المحكمة الدولية أُقرت على طاولة الحوار بالاجماع (العام 2006) وهي لم تكن موضع نقاش لأنها كانت أمراً مسلماً به حتى بعد أحداث 7 مايو 2008 واتفاق الدوحة».

وأوضح أنه «في ما خص شرعية الحكومة التي رافقت انشاء المحكمة الدولية، قال النائب رعد انّ الحكومة التي أقرت المحكمة غير شرعية، علماً أنه كان من الأجدى في حينها العودة الى البرلمان وطرح الثقة بالحكومة لنرى اذا كانت شرعية أم لا، ونحن نقول ان نص المادة 69 واضح ومفسر ولا يحتاج الى أي تأويل، وهي عمدت بشكل حصري الى تفسير الحالات التي تكون فيها الحكومة مستقيلة، وليس بسبب تحجج المعارضة فيها باستقالة وزراء من طائفة معينة». وأضاف: «حول الزعم بأنّ انشاء المحكمة فيه تجاوز لشرعية الدولة، فقد نسي الزميل رعد أنه تمّ بقرار صادر عن مجلس الأمن (1757) وذلك استناداً الى الفصل السابع، وكل الكلام عن شرعية المحكمة ومسألة تولي رئيس الجمهورية ابرام الاتفاقات، واقع في غير موقعه الدستوري لأننا تجاوزنا في ذلك مبدأ المعاهدة الدولية».

واذ أكد أن «القرار 1757 يتخطى المشكلات التي يتكلم عنها الزميل رعد»، قال: «هم من فوّتوا على لبنان فرصة ابرام اتفاقية دولية لانشاء المحكمة بسبب اقفال مجلس النواب». وختم: «لو راجع الزميل رعد لوجد بشكل واضح قوانين مجلس الأمن ليرى أن القرار الصادر عن مجلس الأمن الدولي يمكن أن يتجاوز بشكل ما ارادات بعض الدول اذا لا يمكن أن يؤخذ برأي كل دولة على حدة».

من جهته، اشار النائب حبيش الى أنّ «المعارضة تسعى لالغاء المحكمة الدولية، ويبدو أنّ موضوع شهود الزور أصبح قميص عثمان»، موضحاً أن «شهادة الزور افادة تعطى أمام سلطة قضائية، فلجنة التحقيق الدولية ليست سلطة قضائية بل هي سلطة تحقيق خاصة».

وأعرب عن تعجبه «للتناقض بين المطلب العلني في الاصرار على أنّ المجلس العدلي هو الجهة الصالحة للنظر بملف شهود الزور وبين ما أكده الزميل رعد ومستشاره القانوني جريصاتي من أنّ هناك ارتباطاً عضوياً بين المحكمة وشهود الزور، فالنائب رعد أوحى بأنّ مكتب المدعي العام دانيال بلمار حاول ايجاد الفتاوى لشهود الزور»، سائلا: «كيف يمكن للنائب رعد أن يعتمد على التسريبات الصحافية التي في كل مرة تتهم وتشير الى فريق معين أو الى شخص معين؟ وهل نحمّل التحقيق الدولي مسؤولية تسريبات صحافية لا نعرف مدى صحتها؟».

ولفت في ما خص قواعد الاجراءات والاثبات وتعديلاتها الى أنه «يحق لهذه المحاكم، لأنّها محاكم خاصة، وضع قواعد اجراء عملها»، مشيراً الى أن «عدم الكشف عن الشاهد هو تدبير موقت تأخذه المحكمة»، ومعتبراً ان «المحقق الدولي لم يطلب كافة «داتا» الاتصالات بل بعض «داتا» الأشخاص»، سائلا في هذا السياق: «هل من المنطق والعدل أن نحجب «داتا» اتصالات عن المحققين الدوليين في اغتيال الرئيس رفيق الحريري؟».

ورداً على سؤال حول الخروق الاسرائيلية لقطاع الاتصالات ومدى صدقية اي دليل قائم على موضوع الاتصالات، أجاب حبيش: «ما سمعناه في المؤتمر الصحافي لوزير الاتصالات شربل نحاس فيه الكثير من الأمور الخيالية»، داعياً الى «تأليف لجنة وطنية تضم وزارة الدفاع ومديرية المخابرات والداخلية والاتصالات والشركات الخليوية والثابتة، وجميعهم يصدرون تقريراً عن الاختراقات التي تتم في موضوع الاتصالات، ونرسل هذا التقرير الى المحكمة الدولية ونقول لها انه لا يمكن الاعتماد على الاتصالات لأنها مخترقة».

لقاء

اعتبر أن موقف خامنئي «أخلاقي مبدئي لا يهدف إلى ربط لبنان بلعبة المحاور»

فياض لـ «الراي»: «حزب الله» لا يريد انقلاباً

نراهن على مسعى الـ «س س» وقاعدته إنقاذ الساحة اللبنانية من المحكمة

علي فياض

| بيروت - من محمد بركات |

أكد النائب عن «حزب الله» علي فياض ان المحادثات السعودية - السورية «تتقدم بثبات» رغم بعض التأخر «اللوجستي لا السياسي»، موضحا انها لا تتم «على قاعدة الاعتراف بنتائج المحكمة الدولية بل على قاعدة انقاذ الساحة اللبنانية من هذه المحكمة»، ولافتاً الى «اننا لا نزال نعلّق آمالا على هذا المسار ونراهن عليه ونعتبره الركيزة الاساسية في مساعدة لبنان على قطع يد الفتنة».

وقال فياض في حديث الى «الراي» ان الموقف الاخير لمرشد الجمهورية الاسلامية في ايران السيد علي الخامنئي حيال المحكمة لا يتناقض مع المسعى السوري - السعودي ولا يراد منه «ربط لبنان بلعبة المحاور»، واصفا اياه بانه «موقف سياسي اخلاقي مبدئي يوصف الواقع».

واذ كرر اتهام قوى 14 مارس بانها «تسيء الحسابات ولا تقدر الامور»، اعلن «ان فرصة التفاهم هي فرصة ما قبل القرار الاتهامي، امّا بعد القرار فهناك سياق سياسي مختلف قد يستلزم مقاربة مختلفة، ونقول انّ لكلّ حادث حديثا»، مشدداً على «ان كيفية التعاطي مع مرحلة ما بعد القرار الاتهامي هي مسؤولية المعارضة مجتمعة لا مسؤولية «حزب الله» فقط»، ومؤكدا ان الحزب «لا يريد انقلابا ولا يخطط لانقلاب وهو في موقع مواجهة الفتنة وحماية الاستقرار الداخلي».

وفي ما يأتي وقائع الحوار:

● حكي كثيراً عن المسعى السوري - السعودي بين كونه فرصة لتسوية شاملة او عملية «شراء للوقت» كما يتهم البعض قوى 14 مارس، ما حقيقة هذا المسعى فعلاً؟

- المسعى السوري - السعودي جدي وينمّ عن نيات حسنة لحماية الاستقرار الاجتماعي والسياسي في لبنان وقطع خطوات متقدمة، ويمكن ان نقول انه لا يزال يتقدم بثبات، ولكن كان هناك شيء من التباطؤ لاسباب لوجستية لا سياسية، مرتبطة تحديدا بمرض (خادم الحرمين الشريفين) الملك (عبد الله بن عبد العزيز) وانتقاله الى الولايات المتحدة، الى جانب حساسية الموضوعات التي تُبحث والتي تحتاج الى تواصل لحظة بلحظة. لكننا لا نزال نعلّق آمالا على هذا المسار ونراهن عليه ونعتبره الركيزة الاساسية في مساعدة لبنان على قطع يد الفتنة.

● ولكن احيانا يحكى عن بنود سريّة وعن أن سرية المسعى، مثلما قال النائب وليد جنبلاط، هي الأساس في امكان نجاحه، واحيانا يحكى عن عدم وجود هذه المبادرة أصلا. هل هناك مبادرة أو أفكار أو مشاورات؟

- ليست الاهمية مرتبطة بالتسمية وبالسؤال عما اذا كان هناك مبادرة او افكار. ما نعرفه، او في حدود ما نعرفه، ان هناك محادثات تعالج بعمق الازمة في لبنان وتسعى الى ايجاد تفاهم لبناني - لبناني بدعم عربي، لمواجهة كيفية التعاطي مع موضوع المحكمة والقرار الاتهامي. وهذا التفاهم في حال اكتماله سيكون له تأثيراته الايجابية على مجمل الوضع السياسي اللبناني.

● هل هذا المسعى بعيد عما يجري بين ايران والولايات المتحدة، وعن المفاوضات الجارية بين ايران والغرب؟

- نتحدث عن المسعى السوري السعودي الذي يحظى بدعم ايران وتركيا، ولكن في رأيي ان الاوضاع في لبنان بصورة عامة، وفي المنطقة الآن، على قدر كبير من التداخل. والاميركي يعيد حساباته في المنطقة ليس على قاعدة الفصل بين الملفات وانما على قاعدة الربط بينها من افغانستان الى العراق الى فلسطين الى لبنان.

● الكلام على القرار الاتهامي وعلى تسوية قبل صدوره أو بعدها يحمل في طياته حديثا عن تنازلات متبادلة، عما يمكن ان يتنازل «حزب الله»؟

- دعنا نتكلم على تفاهمات متبادلة تأخذ في الاعتبار الخصوصية اللبنانية التي لا بد في نهاية المطاف من ان تستند الى تسوية ما.

● بعد القرار الاتهامي هل ستكون الابواب موصدة ام هناك كلاما آخر كما ترددون باستمرار؟

- فرصة التفاهم هي فرصة ما قبل القرار الاتهامي، امّا بعد القرار الاتهامي فهناك سياق سياسي مختلف قد يستلزم مقاربة مختلفة، ونقول انّ لكلّ حادث حديث.

● «حزب الله» اعلن في بيان اخيرا ان الموقف الشرعي والسياسي للامام علي الخامنئي من المحكمة الدولية لا يؤثر في المسعى السوري السعودي، ولكن الا يشكل قوله انها لاغية تصعيدا ضد هذا المسعى؟

- أبدا، لانّ المحادثات السعودية - السورية لا تتم على قاعدة التكيّف مع المحكمة والاعتراف بنتائجها انما على قاعدة انقاذ الساحة اللبنانية من هذه المحكمة. وفي هذا المعنى فان موقف الامام الخامنئي لا يتناقض ابدا مع المحادثات السعودية السورية بل بالعكس، فعندما ذكّر بأنّه دعا الجميع الى التعاون لمساعدة لبنان وللتعاطي بتعقل وحكمة كان يدعم الجهود التي تجري على المستوى السعودي السوري. ولذلك في رأيي أنّ هناك خللا كبيرا وقع فيه البعض عندما افترض انّ هناك خلافا سوريا ايرانيا في ما يتعلق بموضوع المحكمة. ليس هناك خلاف.

● وموقف الامام الخامنئي يصب في سياق التناغم السوري الايراني؟

- لا يتناقض موقفه مع الدعم الايراني المعلن للمحادثات السعودية السورية لايجاد حلّ في لبنان.

● كيف قرأتم موقف رئيس الحكومة سعد الحريري الذي «يحترم» الامام الخامنئي و«يختلف» معه؟

- الشيخ سعد الحريري اطلق مجموعة مواقف قد يصح اعتبارها مؤشرا ايجابيا الى كيفية التعاطي مع طبيعة المرحلة المقبلة، هذا ربما. أولا هناك تعليقه على كلام الامام الخامنئي عندما اعتبر انه يتفهمه ويحترمه لكنه يختلف معه. وهناك الموقف الثاني الذي قاله لمجلة «نيوزويك» عندما سئل عن موقف «حزب الله» حيال موضوع المحكمة وعن تهديده بقطع يد من يتهم المقاومة، فقد أجاب حينها: «أيضا كنت لأتخذ الموقف نفسه لأنّ كلّ طرف لو كان مكان حزب الله لفعل الأمر نفسه، وحزب الله يعمل من اجل وحدة لبنان». هذا الموقف ايجابي واظنّ انّ الشيخ سعد الحريري يدرك الوجهة التي تأخذها المحادثات السعودية - السورية وهذا الموقف مواكب للوجهة التي تأخذها. لكن ويا للأسف الشديد، هناك تصريحات صدرت عن مسؤولين من «تيار المستقبل» تسير في اتجاه اخر. نحن نأمل ألا يكون هذا توزيع ادوار، لكن في مطلق الاحوال هذه التصريحات غير بنّاءة ويفهم منها أنّ هؤلاء يريدون التهدئة ولا يريدون حلاً او انّهم ينتجون خطابا سياسيا مناقضا لوجهة الحلّ، وكأنهم لا يريدون هذا الحلّ.

● تحدثت عن ترابط الملفات، هل يساهم تصريح الامام الخامنئي في دفع لبنان الى أن يكون مصيره مترابطا مع أزمات المنطقة كلها؟

- تصريح الامام الخامنئي لا يفهم منه هذا المعنى. انه موقف ديني سياسي مبدئي في ما يتعلق بالمحكمة، وهو موقف لم يطلق غداة تأسيس المحكمة بل اطلق بعد اربعة اعوام على تأسيسها، وبعدما تبيّن للجميع حقيقة الاشكالات الدستورية والقانونية التي انطوى عليها تأسيسها. واريد ان استند كذلك الى الانطباعات التي تولدت لدى كل المعنيين حول المسار القضائي المسيّس والمنحاز والذي تسبب باضطرابات كبيرة في لبنان على مدى اعوام عدة.

هذا الموقف لا يراد منه لا الزام لبنان أي موقف ولا ربط لبنان بلعبة المحاور، وانما هو موقف مبدئي سياسي اخلاقي حيال المحكمة.

● قلت انه موقف ديني، هل يعني هذا انه قد يتحوّل فتوى؟ واذا صدرت فتوى بتحريم التعامل مع المحكمة أو تكفير المتعاملين معها، ماذا يمكن ان تكون التداعيات في لبنان؟

- هذا موقف يؤصف الواقع ويعبرعن فهم لحقيقة خلفية المحكمة من جانب الامام الخامنئي.

● يقول الطرف الاخر دائما انكم «تعطيليون»، وكلما ظهرت مشكلة في البلد تقومون بتعطيل الحكومة، الا يمكن الافراج عن الحكومة حاليا، بما ان الازمة الحالية مرتبطة بأزمات المنطقة ومرتبطة بتسوية شاملة؟ الا يمكن امرار عمل الحكومة ونقل الخلاف ربما الى طاولة الحوار او الى مكان اخر؟

- الرئيس نبيه بري عندما اقترح المخرج الاخير لموضوع شهود الزور انما كان يهدف الى تقديم مخرج للجميع لاحياء مجلس الوزراء والعودة الى جلساته التي تضج بجدول اعمال زاخر. لذلك طرح مخرجا يتسم بكثير من المرونة والاعتدال، والطرف الآخر لم يلتقط هذا المخرج ولم يوافق عليه.

اعود واذكر ان الرئيس بري طرح حلا يستند الى قواعد قضائية عندما قال ان هذه القضية فرعية عن القضية الاساسية التي جرى تحويلها على المجلس العدلي، ويجب أن تحوّل تلقائيا على المجلس العدلي الذي يبتّ صلاحيته او عدم صلاحيته النظر فيها. واذا نقلنا المسألة من المستوى السياسي الى المستوى القضائي كان من المفترض ان يوافق الطرف الاخر، لكن هذا الامر لم يحصل، وهنا نستغرب لأنّ الطرف الآخر يسيء الحسابات ولا يقدّر الامور كما يجب ويتصرف بشراسة للدفاع عن شهود الزور ولعدم السماح بفتح اي مادة لتحويلهم على القضاء والتحقيق معهم.

● استخدمتَ كلمة «مخرج» وقد كتب أحد الصحافيين انّ «حزب الله» صعد الى شجرة عالية اسمها «شهود الزور» وبات يحتاج هو الى مخرج، هل تشعرون بانكم تورطتم اكثر من اللازم باصراركم على ملف شهود الزور؟

- بالعكس. نحن تعاطينا مع شهود الزور بتوازن واصررنا على احالتهم على المجلس العدلي وقلنا للفريق الآخر حتى لا نعطل الحكومة: دعونا نذهب الى التصويت حتى لو كانت نتيجة التصويت ليست في مصلحتنا. هذا يعني اننا حريصون جدا على الا يتعطل مجلس الوزراء وان ينصرف الى متابعة شؤون الناس. وموضوع شهود الزور لم ولن يطوى، فاما ان يحال على القضاء في ظل حكومة وحدة وطنية واما في حال حصلت تطورات دراماتيكية في البلد وصدر القرار الاتهامي من دون ان يكون هناك نوع من التفاهم الوطني فانه في المرحلة المقبلة لن يتم تناسي ملف شهود الزور بل ستتم متابعته قضائيا.

● في هذا السياق نُسبت اليكم سيناريوات عديدة نشر بعضها في الصحف القريبة منكم، وفيها تسريبات او استنتاجات عن قلب طاولة مجلس الوزراء، أي انقلاب أبيض من داخل المؤسسات، وعن سيناريو انقلاب عسكري. ماذا يمكن ان تقول عن مرحلة ما بعد القرار الاتهامي غير «لكلّ حادث حديث»؟

- «حزب الله» ومسؤولوه لم يتحدثوا عن اي سيناريو في ما يتعلق بمرحلة ما بعد القرار الاتهامي، ونحن نقول ان كيفية التعاطي مع تلك المرحلة انما هي مسؤولية المعارضة مجتمعة وليست مسؤولية «حزب الله» فقط. لذلك هذا الموضوع من المفترض ان يكون محل تشاور وبلورة مشتركة مع الحلفاء. كل ما نستطيع قوله ان مرحلة ما بعد القرار الاتهامي ليست شبيهة بما قبله. ما بعد القرار الاتهامي له سياق سياسي مختلف وقد يستلزم مقاربة مختلفة.

● على المستوى الامني ايضا؟

- بالنسبة الى التفاصيل وكيفية التعاطي مع المرحلة المقبلة نقول ان لكلّ حادث حديث، ولسنا مضطرين ابدا لان ننساق وراء تصورات افتراضية تتصل بالمرحلة المقبلة.

● ولكن لماذا لا تبددون هواجس الخائفين، وأبرزهم في اليومين الأخيرين البطريرك الماروني الكاردينال مار نصر الله بطرس صفير، الذي قال انّ «حزب الله» قد يقدم على انقلاب لكنّه لن يستطيع المحافظة عليه. لماذا لا تريحون البطريرك ولا تطمئنونه الى أنكم لن تقوموا بانقلاب؟

- نتمنى على البطريرك صفير ان يكون في موقع محايد، اي الا يكون مع فريق دون آخر، وان يكون في موقع التواصل مع الجميع من دون الانسياق الى اتهامات لا تعكس حقيقة الامر. «حزب الله» لا يريد انقلابا ولا يخطط لانقلاب. «حزب الله» هو في موقع مواجهة الفتنة وحماية الاستقرار الداخلي في لبنان، وحريص تماما على الصيغة اللبنانية وسيمارس دوره في مواجهة الفتنة من داخل الصيغة اللبنانية وليس من خارجها.

● البطريرك صفير فتح ابواب بكركي وساند المقاومة خلال العدوان الاسرائيلي وقام بحوار معكم، ألا تشعرون بانكم تكبرون الشرخ مع بكركي اكثر مما يجب وخصوصا ان العلاقة معها اساسية بالنسبة اليكم؟

- نحن نمارس حقنا في ان نأخذ «على خاطرنا» مقابل التصريحات التي صدرت منذ ما قبل الانتخابات واصبحت شديدة القساوة وكان آخرها الكلام على انقلاب.

● الا تعتقدون انّ ادارة الظهر الى طاولة الحوار في الطريقة التي تمت في المرة الاخيرة كانت خطأ، في وقت تدور محادثات خارج لبنان عنه، ونحن هنا ننتظر الدول العربية والحليفة لتتحاور بدلا منّا؟

- ليست هذه مسؤوليتنا بل مسؤولية الطرف الاخر عندما يمارس سياسة تعطيل دور المؤسسات. انه الآن يحاول تعطيل دور مجلس الوزراء انطلاقا من رفضه احالة ملف شهود الزور على المجلس العدلي، علما انّ هناك مخارج متوازنة قد تميل في بعض جوانبها لمصلحته، ومع ذلك أبى، ما يوحي انه غير مكترث لاحياء جلسات مجلس الوزراء.

الطرف الآخر يعتمد سياسة تعطيل المؤسسات منذ ان اقرت المحكمة الدولية متجاوزة رئاسة الجمهورية والمجلس النيابي. لذا لسنا من يتحمل مسؤولية ذلك التعطيل، بل يبدو الان انّ الامور باتت مرتبطة الواحد بالاخر، من موضوع شهود الزور الى مجلس الوزراء والقرار الاتهامي، ويبدو انّ كل ذلك مرتبط بالمحادثات السورية- السعودية.

● تتحدث عن حل بالتصويت، ولكنكم كـ «حزب الله» وكمعارضة خضتم معارك كبيرة لمنع التصويت في مجلس الوزراء في فترة سابقة. كيف ذلك؟

- عندما يبادر الطرف الاكثري داخل الحكومة الى طرح التصويت يكون قد تجاوز الاسس التي قامت عليها حكومة الوفاق الوطني، ولكن عندما يبادر الطرف الاقلي الى المطالبة بالتصويت فانه لا يريد بذلك ان ينقلب على المنطق، بل تأمين مخرج لمشكلة لها علاقة بعدم التعطيل.

● ولكن مع وزراء النائب وليد جنبلاط انتم الاكثرية؟

- بالعكس، جنبلاط قال انّه ليس مع التصويت، لانّه لا يزال ينتظر نتائج المحادثات السعودية- السورية.

● قلت ان المعارضة ستتخذ قرارا مشتركا. هل تم ترتيب البيت الداخلي للمعارضة بعد الاعتراضات والخلافات بين بعض أركانها؟

- علاقة مكوّنات المعارضة ممتازة. ليس هناك حساسيات جوهرية او مشاكل تذكر، وهناك آلية في التشاور والتنسيق معتمدة على مستويات مختلفة وليس هناك مشاكل.

● أخذ عليكم كثيرون مراعاتكم لـ «التيار الوطني الحر» عبر عدم الادلاء بتصريحات في موضوع عمالة العميد فايز كرم رغم تشددكم حيال العمالة ورغم قول الامين العام للحزب السيد حسن نصر الله انه يريد تعليق المشانق للعملاء، لماذا؟

- في كل ما يتصل بالعمالة لاسرائيل ليس لدينا موقف متهاون. لدينا موقف واضح ومحدد، لكن المطلوب في كل ملف ان تراعى الأصول القضائية والا يكون هناك تجاوز للقانون، وهذا امر طبيعي.